

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية
Economic and social causes of illegal immigration

غبولي منى*

مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية، سطيف2، الجزائر. Gh_ou1934@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2024/04/07

تاريخ الإرسال: 2024/04/02

ملخص:

أصبحت الهجرة غير الشرعية موضوع اهتمام كبير للمجتمع الدولي باعتبارها من القضايا المعاصرة التي عجزت كل دولة منفردة عن التصدي لها، فالهجرة غير الشرعية هي الانتقال من مكان الإقامة المعتاد إلى مكان آخر للإقامة فيه بشكل دائم بطريقة غير قانونية لا تتفق مع أحكام التشريعات الداخلية والدولية المعروفة، وغالبا ما تكون الأسباب الاقتصادية والظروف الاجتماعية من بين أهم الدوافع المؤدية بالشباب إلى ترك أوطانهم وتحدي الموت في سبيل الوصول إلى دول أخرى يرى فيها الشاب ملجأ لتحسين ظروف عيشه والحصول على مصدر رزق يسمح له بتكوين أسرة والارتقاء بنفسه وبعائلته من شبح الفقر والبطالة إلى مستوى معيشي كريم.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الاجتماعية

Abstract :

Illegal immigration has become a subject of great interest to the international community as it is one of the contemporary issues that every single country has been unable to address. Illegal immigration is the movement from the usual place of residence to another place to reside permanently in an illegal manner that is not consistent with the provisions of known internal and international legislation. Economic reasons and social conditions are often among the most important motivations that lead young people to leave their homelands and defy death in order to reach other countries where the young man sees a refuge to improve his living conditions and obtain a source of livelihood that allows him to form a family and raise himself and his family from the specter of poverty and unemployment to a decent standard of living

Keywords: *Illegal immigration, economic reasons, social reasons.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

لطالما كان مفهوم الهجرة مرتبطاً ببناء الحضارات ونقل العلوم وتبادل المعارف، إلا أنَّ مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تمام الاختلاف عن ذلك، حيث أصبحت هاته الأخيرة مصدراً لمخالفة القوانين وارتكاب الجرائم ونقل الأوبئة وحتى الموت لمن لم يسعفه الحظ في الوصول للبلد المقصود. لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية موضوع اهتمام كبير للمجتمع الدولي باعتبارها من القضايا المعاصرة التي عجزت كل دولة منفردة عن التصدي لها، سواء بالنسبة للدول التي تعتبر مصدراً للمهاجرين، أو الدول التي تعتبر محطة انتقالية، أو الدول المستقبلية لهم، ولعل منطقة حوض البحر المتوسط هي منطقة نموذجية تصلح لدراسة هاته الظاهرة ومحاولة إيجاد حلول لها، حيث تعدّ منطقة شمال إفريقيا منطقة عبور من دول إفريقية وخاصة دول الساحل نحو أوروبا، كما تعدّ دول شمال إفريقيا في حد ذاتها مصدراً للمهاجرين من جهة، ومنطقة استقرار من جهة أخرى للجيران الأفارقة.

فالهجرة غير الشرعية هي الانتقال من مكان الإقامة المعتاد إلى مكان آخر للإقامة فيه بشكل دائم بطريقة غير قانونية لا تتفق مع أحكام التشريعات الداخلية والدولية المعروفة، وغالبا ما تكون الأسباب الاقتصادية والظروف الاجتماعية من بين أهم الدوافع المؤدية بالشباب إلى ترك أوطانهم وتحدي الموت في سبيل الوصول إلى دول أخرى يرى فيها الشاب ملجأ لتحسين ظروف عيشه والحصول على مصدر رزق يسمح له بتكوين أسرة والارتقاء بنفسه وبعائلته من شبح الفقر والبطالة إلى مستوى معيشي كريم.

وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة حتى في الدول المتطورة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شأنها شأن الدول النامية، ففي أمريكا اللاتينية مثلاً أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي المقابل أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تشكو من الهجرة غير الشرعية من الدول القريبة منها وبخاصة المكسيك ووصل الأمر بالرئيس الأمريكي لحد اقتراح بناء جدار عازل منعا لتدفقات المهاجرين الذين يرى فيهم أنهم يشكلون خطراً على وحدة وتماسك المجتمع الأمريكي ، وكذلك الأمر في أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا حواجز عازلة للتنقل.

فالأَسباب الاقتصادية تتمثل أساسا في البطالة وندرة فرص العمل ، وضعف الأجور، وتدني الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة التي يقيم فيها الشخص ممّا يؤثر سلبا على المستوى المعيشي لعامة الشعب، ممّا يدفع بالشباب للهجرة بشكل غير شرعي بحثا عن مستوى أفضل، حيث أنّه لن يتمكّن من الانتقال بالطرق القانونية للهجرة الشرعية.

وتسبب الهجرة غير الشرعية بالمقابل في البلدان المهاجر إليها في زيادة المنافسة مع أبناء الوطن على فرص التشغيل واقتسام الأجور معهم، ممّا قد يحيلهم على البطالة في بلدانهم خصوصا وأنّه من المعروف عن العمالة الأجنبية أنها عمالة رخيصة ومن المعروف أنّ المهاجر غير الشرعي يرتضي أداء أي عمل يطلب منه مهما كان في سبيل توفير لقمة العيش .

أمّا الأسباب الاجتماعية فتتمثل في الحروب الداخلية وعدم الاستقرار الأمني للبلد، أو الإعجاب بنمط الحياة لدى مجتمع ما ومحاولة تقليده نظرا لأنّه أسلوب يرضي ويتوافق مع طموحات الشباب ورغباتهم، أو قد تكون الكثافة السكانية المرتفعة مع ما يصاحبها من قلة الاستفادة من العائدات الاجتماعية وراء الهجرة ، أو التفكك الأسري أو المشاكل العائلية وعدم التوافق بين أفرادها، وكذا الضعف الذي يعتري الروابط الاجتماعية التي تربط الشاب بمجتمعه وبعبادته وتقاليده، كما قد تكون على العكس من ذلك قوة الروابط الاجتماعية التي تربط الشاب بأقربائه المتواجدين خارج أرض وطنه هي الدافع الذي أدى به للهجرة، أو تحسّن الأوضاع المعيشية لدى إحدى الأسر التي هاجر أحد أبنائها وهو ما يجعل الشباب يفكر في خوض نفس التجربة.

وتترتب على الهجرة غير الشرعية عدّة آثار على المستوى الاجتماعي يأتي على رأسها اختلاط الثقافات وضياع القيم والعادات والتقاليد التي تميز كل مجتمع عن المجتمع الآخر بفعل التداخل واندماج المهاجرين واحتكاكهم مع أبناء الوطن، وكذلك انتشار الجرائم والآفات بفعل الفقر والضياع الذي يعانيه المهاجر في بداية الهجرة قبل أن يجد عملا، وكذلك انتشار الأحياء الفوضوية التي قد تخرج عن سيطرة رجال الأمن وتصبح مرتعا لكل الممارسات اللاأخلاقية، دون أن ننسى انتشار التسول والاعتداءات الجسدية على المواطنين نتيجة الحاجة للمال وتدني المستوى الثقافي والتعليمي للمهاجرين غير الشرعيين عموما، وانتشار بعض الأمراض والأوبئة المعدية التي قد يكون يحملها المهاجر غير الشرعي بحكم أنّه لم يخضع لأي فحوصات طبية لا قبل دخوله للبلد ولا أثناء تواجده هناك ممّا قد يؤدي إلى إصابات عديدة بالمرض.

كل هذه الأسباب دفعتنا للبحث في موضوع الهجرة غير الشرعية وعوامل تفاقمها من خلال الإجابة على الاشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تسهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية في زيادة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين؟ وكيف يمكن التصدي لها؟

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة غير الشرعية

الهجرة من مشاكل العصر الحديث التي تحتم على كل الدول اتخاذ إجراءات جماعية مشتركة للتصدي لها، وتتفاوت حدتها وحجمها من بلد إلى آخر، حيث ينتقل شخص، أو مجموعة من الأشخاص من موطنهم الأصلي إلى بلد آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لمدة طويلة، فالهجرة غير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من دولة إلى دولة أخرى دون الحصول على إذن من الدولة المستقبلة، و غالبا ما تكون هذه الهجرة لأسباب قهرية تجعل الأفراد يبحثون عن مناطق جديدة تجعل حياتهم أفضل¹.

وتعد الهجرة السرية أو غير الشرعية ظاهرة عالمية تعمل حكومات الدول المختلفة علي القضاء عليه والتصدي له خاصة بعد انتشار سماسرة الهجرة غير الشرعية الذين يقومون بتجميع راغبي السفر للخارج مقابل مبالغ طائلة رغم عدم قانونية هذا السفر وتعريض حياة المسافرين لخطر مؤكد حدوثه.

ومؤخرا ذلك هناك توجه جديد يهدف لتغيير مصطلح الهجرة غير الشرعية إلى الهجرة غير الموثقة، نظرا لأن حجم المخاطر التي تقابل المهاجر أكبر من كونه شرعي أو غير شرعي.

وتمارس شبكات الهجرة السرية دورا هاما في انتشار الظاهرة، وهي شبكات متعددة الجنسيات تستغل الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد، وتجمع من ورائهم مبالغ مالية طائلة بعد إغرائهم في ترحيلهم إلى دول استقبال الهجرة السرية.

وتختلف أساليب الهجرة وأنواعها بين الطريقة التقليدية وهي التسلل عبر الحدود برا أو بحرا، وهي الطريقة الأكثر خطورة، حيث يلاقي حوالي ستين في المئة من المهاجرين حتفهم قبل الوصول للمكان المقصود خصوصا إذا كانت الهجرة عن طريق البحر أو يتعرضون لملاحقة حرس الحدود وحتى لإطلاق النار عليهم.

أما الأسلوب الثاني للهجرة غير الشرعية فيتمثل في الحصول على تأشيرة دخول مؤقتة سواء كانت للسياحة أو التعليم أو الزيارة و عدم الالتزام بتاريخ نهايتها، حيث يبقى الشخص مقيما على أراضي الدولة التي منحتة التأشيرة بوجه غير قانوني، والطريقة أو الأسلوب الأخير الذي انتشر مؤخرا كثيرا بين الشباب هو الزواج الغير متكافئ، حيث يلجأ الكثير من الشباب للزواج من نساء كبيرات بالسن

أو على الأقل في وضع لم يكن ليقتبل به الشاب لولا توفير الإقامة من خلالها من أجل الحصول على ذلك².

ففي ظل الظروف المعيشية الصعبة في بعض البلدان، يلجأ الكثير من الشباب إناثا وذكورا وحتى أصبحنا نشاهد مؤخرا عائلات بأكملها، إلى الهجرة خارج البلاد، بالرغم من السلبيات التي ترافق رحلة الموت التي اختاروها، وذلك لاعتقادهم بأن إيجابيات الهجرة أكثر من سلبياتها. فبالنسبة للجوانب الإيجابية للهجرة، يرى معظم المهاجرون بأنهم يقدمون على خوض هاته التجربة الصعبة للأسباب التالية³:

- يعتقد معظم المهاجرون غير الشرعيين بأن الهجرة تساعد عموما على الانتقال إلى حياة أفضل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يكتسب المهاجر أموالا بالعملة الصعبة تعتبر مصدر ثراء له إذا ما قورن بالوضع في بلاده، ويتدرب على مهارات حياتية وحرف قد يكون لا يتقنها في بلده الأصلي، كما يتعلم لغات عالمية لم يكن يتقنها تساعده على القيام بمهام لم تكن متاحة له من قبل.
- تعزز الهجرة من عملية تبادل الثقافات بين الشعوب والأمم والتعرف على العادات والتقاليد الجديدة وكذا ربط علاقات صداقة جديدة تساعد الشخص على سرعة الاندماج في المجتمع الجديد.
- إذا تمت تسوية الوضع القانوني للمهاجر غير الشرعي لاحقا، فإنه بعد مدة قد يحصل على جنسية الدولة المهاجر إليها، وهو ما يمكنه من التمتع والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الممنوحة لأبناء الوطن، والتي تمثل عاملا رئيسيا من عوامل الجذب المحفزة على الهجرة.
- لا يستفيد من عائدات عملية الهجرة المهاجرين فقط، بل تعمل الهجرة على تنمية المجتمعات الفقيرة، وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لعائلاتهم بالنظر للتحويلات المالية التي يجريها المهاجر لفوائدهم.
- لكن المهاجرين غير الشرعيين يتناسون السلبيات الأخرى التي تحيط بعملية هجرتهم والمتمثلة أساسا في⁴:
- الشعور بالغربة والبعد عن الموطن الأصلي، والوحدة التي يعاني منها المهاجر غير الشرعي خصوصا عند وصوله وفي أول الأيام التي يقضيها في البلد المهاجر إليه، حيث يكون هذا الشخص لا يعرف أحدا هناك، وقد يكون لا يتقن حتى اللغة التي يتحاور بها مع السكان الأصليين مما يؤثر عليه نفسيا واجتماعيا بشكل ملاحظ.

• التأثير السلبي والحزن الذي يخيم على عائلات الأشخاص المهاجرين التي قد تقضي أياما طويلة لا تعلم شيئا عن مصير أبنائها ، الشيء الذي يدخلها في دوامة من البحث دون جدوى حتى يستطيع هؤلاء الاتصال بذويهم وتطمينهم عن حالتهم، هذا بطبيعة الحال إن لم يكونوا قد تعرّضوا للموت خلال الرحلة أو للاعتقال عند الوصول للضفة الأخرى المهاجر لها.

- يمتد تأثير الهجرة غير الشرعية ليؤثر كذلك على الدولة التي يحمل المهاجر غير الشرعي جنسيتها حيث تفقد الدول الكثير من العمالة التي تحتاجها نتيجة لذلك.
- تتأثر وطنية ومواطنة المهاجر غير الشرعي كثيرا بفقدان الهوية إذا ما كانت الدولة التي هاجر إليها الشخص مختلفة عن العادات والتقاليد التي تربى عليها.
- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تعرض الكثيرين إلى الإصابة أو الوفاة وخاصة الغرق، أو الاعتقال والتعذيب في مراكز الهجرة حتى أنّ كثيرا من المهاجرين توفوا في هاته المراكز وطويت ملفاتهم وبقي مصيرهم مجهولا، هذا بطبيعة الحال إذا لم يتعرضوا للحبس والترحيل أين يكونون قد فقدوا أموالهم في رحلة فاشلة ووضعت أسماؤهم أيضا على قوائم سوداء.

قد يتعرض المهاجر غير الشرعي لفقدان الكثير من الأموال التي يتوجب عليه دفعها في محاولة الهجرة غير الشرعية، كما قد يتعرض للابتزاز لدفع أموال إضافية لمواصلة الرحلة، دون أن ننسى إمكانية تعرّضه للنصب والاحتيال ولأن يصبح سلعة تباع وتشتري لتجار البشر وتجارة الأعضاء المنتشرة بكثرة في الدول التي تعرف هجرات جماعية إليها.

وتنقسم الهجرة غير الشرعية إلى عدّة أقسام تتمثل فيما يلي⁵:

الهجرة الداخلية: تتمثل الهجرة الداخلية أو المحلية في نزوح أبناء الوطن ذاته داخله من منطقة لأخرى قد تتعلق بالمستوى المعيشي أو بالظروف الطبيعية أو بالسكنية، فهي انتقال الأشخاص للإقامة من مكان إلى آخر داخل بلدهم، ويكون عادة في أغلب البلدان النامية متمثلا في انتقال سكان القرى والأرياف إلى المدن التي يعتقدون أنها أكثر تحضرا ورقيا وتضمن لهم مستوى معيشي أحسن، أو لغرض آخر وهو البحث عن فرص للعمل، والاستفادة من الخدمات العمومية والمرافق المتعددة في المدينة، كما تحدث في الدول الأكثر تقدما نوع آخر من الهجرة الداخلية وهي الهجرة المعاكسة، أي الهجرة من المدن إلى الأرياف، بحثا عن الراحة والسكنية وهروبا من ضوضاء المدينة وأكثر المهاجرين هنا هم كبار السن، والمتقاعدون الذين يبحثون عن الاسترخاء.

الهجرة الخارجية: وهي مغادرة الأشخاص لحدود بلدهم الأصلي وعبورها بأي وسيلة كانت برا أو بحرا أو جوا، أو انتقال الأشخاص للإقامة من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر، للأسباب التي أشرنا إليها سابقا والمتعلقة بالبحث عن مستوى معيشي أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا.

الهجرة الدائمة: وهي نية المهاجر في المغادرة النهائية لإقليم بلاده الأصلية وعزمه عدم العودة إليها مجدداً وذلك بأن يقوم بتمزيق وثاقه الشخصية أو إعلام أهله بذلك أو غيرها من الأساليب التي تدلّ على هاته النية، ويشكل هذا النوع من الهجرة أخطر نوع حيث يكون المهاجر مستعدا للتضحية بأي شيء وأي شخص في سبيل تحقيق هدفه.

الهجرة المؤقتة: تعدّ الهجرة المؤقتة هجرة مريحة نوعا ما للأشخاص والدول، حيث يغادر المهاجر بلاده بشكل مؤقت لغرض محدد مع عزم النية على العودة مجدداً بمجرد تحقيق هدفه، الذي قد يكون الكسب المالي أو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية له ولعائلته، أو التحصيل العلمي في بعض الأحوال، ويستدلّ على هذا النوع من الهجرة ببقاء المهاجر على اتصال بعائلته وأصدقائه، أو ترك عائلته على أرض الوطن وعدم السعي لأخذهم معه.

اذن، ومهما كان نوع الهجرة التي قصدها المهاجر فإنّ الهجرة غير الشرعية تعرّف كما يلي: الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو غير النظامية أو السرية هي حركة انتقال فردية أو جماعية من دولة إلى دولة بشكل يخرق القوانين المعمول به في الدولة المقصودة، حيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول أو إقامه⁶.

وبالنسبة للنظام القانوني في الجزائر، حاول المشرع إعطاء تعريف لظاهرة الهجرة غير الشرعية يرتبط بمفهومها بقوله:

"المهاجر غير الشرعي هو كل جزائري أو أجنبي يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد المراكز الحدودية البرية أو البحرية، وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر المنافذ أو غير مراكز الحدود⁷.

كما عرفها الأمر 211/66 المؤرخ في 1966/7/21 بأنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل⁸.

وبتسليط الضوء على أهم منافذ ومعايير الهجرة غير الشرعية في الجزائر، نجد أنّها تتمّ أغلب الوقت عن طريق المنافذ البحرية من خلال ركوب قوارب الموت كما اصطلح على تسميتها، بالرغم من أن

المسافة لأول جهة مقابلة ليست بالقريبة إذا ما قورنت بالمغرب مثلاً مع اسبانيا، أين تتم الرحلات عبر مضيق طارق.

فأقرب نقطة برّية لإسبانيا بالنسبة للجزائري مدينة الغزوات التي تبعد حوالي 195 كلم (أي 105 ميل بحري)، وعادة ما ينطلق المهاجرون غير الشرعيون من نقطة ابعد من ذلك وهي سواحل مدينة مستغانم، كما أنّ الساحل الشرقي (خصوصاً سيدي سالم بولاية عنابة) تبعد عن سردينيا بحوالي 245 كيلومتر، أي 132 ميل بحري، وهو ما يضاعف خطورة عملية الهجرة غير الشرعية ، واحتمال عدم وصول المهاجرين إلى البر⁹.

المبحث الثاني: الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية

قسّم الباحثون الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية لقسمين رئيسيين يندرج تحتها كل ما له علاقة بالحياة المجتمعية :

القسم الأول: ويقوم على العوامل الديمغرافية المتعلقة بالانفجار السكاني، أي الزيادة السكانية التي تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني للمواطنين كالتشغل، السكن، الخدمات الاجتماعية، ومشاكل أخرى كالبطالة.

القسم الثاني: يركز على الصورة الإيجابية التي يعطيها أشخاص آخرون سبق وأن خاضوا تجربة الهجرة ثم عادوا بعد زمن إلى وطنهم الأصلي وقد ظهرت عليهم علامات الثراء والارتياح المادي، حيث يساهمون في إيهام الشباب بالحياة المريحة دون سرد المعاناة التي عانوا منها لفترة طويلة ممّا يدفع بفئة كبيرة من الشباب في التفكير في الهجرة بأية وسيلة¹⁰.

وهو ما يؤدّي إلى ازدياد مستوى عدم الرضا عن الوضع المعيشي لدى الشباب في الدول الفقيرة، خاصة بعد توافر وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات التي تنقل إليهم أخبار النعيم والعيش الرغيد في الدول الغنية.

لقد أدى ارتفاع مستوى عدم الرضا إلى اتخاذ قرار الهجرة بأي سبيل يتوافر أمامهم، ويعزز قراراتهم بشأن الهجرة قصص النجاح الحقيقية والمبالغ فيها التي تصل إلى أسماع هؤلاء الشباب الفقراء المحرومين والمتعطلين عن العمل.

وكمثال عن حجم حركة الهجرة غير الشرعية، نشير إلى أنّه قدّر عدد المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بنحو 12 مليوناً في 2017، وعدد الذين منحوا الإقامة الدائمة بنحو مليون مهاجر في 2016، كما وصل عدد من تمّ ضبطهم على الحدود إلى نحو 530 ألف مهاجر غير شرعي خلال العام نفسه، أعيد منهم 340 ألف إلى بلدانهم الأصلية.

كما استقبلت إسبانيا وحدها نحو 43% من المهاجرين الذين وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية والذين بلغ عددهم نحو 74.501 مهاجر في الفترة بين 1 جانفي و12 سبتمبر 2018، ما جعلها الوجهة الأولى للهجرة السرية عبر البحر المتوسط .

وللاشارة، فإنه من الصعب جدا الحصول على إحصائيات صحيحة بنسبة كبيرة، نظرا لتضارب الأرقام التي تقدمها مختلف الهيئات الدولية والدول التي تهتم أو تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لكن منظمة العمل الدولية تقدّرهم بحوالي خمسة عشر في المائة من مجموع المهاجرين حول العالم، أي حوالي 180 مليون شخص سنويا¹¹.

واستنادا إلى إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة فإن عدد الذين بلغوا الضفة الأخرى من المهاجرين غير الشرعيين انطلقا من الشرق الأوسط لإفريقيا عام 2015 بلغ عددهم 970 ألف شخص بينما توجه أكثر من 34 ألف شخص عبر الأراضي التركية متوجهين إلى بلغاريا واليونان¹²، في حين تفيد الإحصائيات أنه أكثر من 180 ألف شخص هاجروا إلى أوروبا في 2016 .

يتعرّض المهاجر غير الشرعي لصعوبات جمّة في رحلته وعند وصوله، فبعد أن كانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تشكّل جريمة في الدول الأوروبية حتى أواخر الستينات، بالنظر لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة الشابة في ذلك الوقت، لإعادة تشغيل المصانع وغيرها من المهام التي تتطلب عنصر الشباب، أصبحت نفس هذه الدول تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين لها، بعد أن حققت الاكتفاء في هذا المجال¹³.

وفيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل مخاطر كبيرة مما استوجب سنّ قوانين تقلّل دخولهم إلى أراضيها، فأصبح وضع المهاجر غير القانوني يعرضه لكثير من المتاعب وإهدار جميع حقوقه الإنسانية لأنه يدخل بطريقة غير قانونية إلى دولة لا ترحّب به ولا يحصل على تسوية قانونية لوضعه لفترة طويلة.

وبالإضافة لما سبق يعدّ نقص الشعور بالمواطنة، أو شعور المواطن بالظلم بسبب عدم تكافؤ الفرص وانتشار ظاهرة الواسطة والمحسوبية، والتي تسلبه حقوقه في وظيفة وعيشة كريمة من الأسباب الاجتماعية الأخرى التي تدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية، وهو ما ينبغي معالجته منذ الصغر، حيث يجب تربية النشأ من خلال التعليم الابتدائي حتى نهاية الدراسة على حبّ الوطن والاستعداد للدفاع عليه دون مقابل، حتى تنمو الروح الوطنية لديهم.

نشير أيضا إلى أنّ الشعور بالإحباط والتهميش الاجتماعي وهو سبب مرتبط بالسبب السابق ، يؤدي أيضا لنفس النتيجة، حيث يسود شعور عام بعدم حاجة الأسرة خصوصا والبلاد عموما للمواطن أو بأنه شخص لا محل له في بلده ووجوده مثل عدمه لأنه لا يقدم أي شيء، وهو شعور منتشر

بكثرة بين الشباب المهاجرين غير الشرعيين ، فهم يرون أنفسهم عاجزين عن الاستقلال عن ذويهم، وعن النجاح في إيجاد وظيفة والزواج وترك المنزل الأسري وتكوين أسرة مستقلة¹⁴.

إنَّ السبب الرئيسي الذي يقف وراء كل دواعي الهجرة غير الشرعية السابقة الذكر يتمثل أساسا في الإنفتاح التكنولوجي الذي تعرفه الدول علي بعضها البعض من خلال سهولة الوصول للمعلومة عن طريق الشبكة العنكبوتية ومن خلالها الولوج لشبكات التواصل الاجتماعي التي قد تروّج لمفاهيم خاطئة طالما أنَّ تقييد ما ينشر من خلالها لازال في بداياته وتجريم منشورات شبكات تهريب البشر الناشطة من خلالها لازال عملا قانونيا فتيا.

هذا ما يجعل الشباب يحلم بجمع المال بصورة سريعة وبسيطة من خلال ما تروّج له عصابات وسماسرة الهجرة الذين يقدمون وعودا وأحلام للشباب ليصبحون أثرياء في وقت قليل والتخلص من حياة البؤس التي يعيشونها في بلدانهم.

ومن جهة أخرى، تلعب الاضطرابات السياسية دورا هاما في التشجيع على الهجرة غير الشرعية ، حيث أنَّ الشعور بالاضطهاد والخوف من المصير المجهول أو القتل أو التعرض للاعتقال والتعذيب والتضييق على الحريات الأساسية كحرية التعبير، كلها عوامل تدفع بالشباب فرادى وجماعات وحتى عائلات بأكملها لركوب الخطر ومحاولة النجاة بأنفسهم هروبا لبلدان يرون فيها الأمان والحياة الكريمة فعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية خصوصا والحروب الدولية عموما هو سبب رئيسي للظاهرة ، ويقصد هذا النوع من المهاجرين البلاد الآمنة سرّا على أمل الحصول فيما بعد على ما يعرف باللجوء السياسي عند توفر أسباب منحه، وخير مثال على هذا النوع من الهجرة نجد مواطني دول القرن الأفريقي بسبب كاتعانيه بلدانهم من حروب ونزاعات¹⁵.

كما يتأثر إدراك الشخص للموازنة الصحيحة بين الهجرة السرية ومخاطرها بعامل السنّ ، حيث أنه كلّما تقدّم الإنسان في العمر ومازال لم يحقق أهدافه، كلّما رأى أنه من الواجب عليه خوض تجربة التغيير تحقيقا لطموحات اجتماعية ومادية، وهذا عكس الأفكار التي نجدها لدى المهاجرين الشباب صغار السنّ، الذين يرون أنَّ الأسباب الدافعة لهجرتهم هي عدم الانتظار لأنّ مستقبلهم مجهول في وطنهم بسبب النظرة التشاؤمية المتعلقة بانعدام فرص التشغيل ووجود البيروقراطية والعراقيل الإدارية وحتى أداء الخدمة الوطنية التي أصبحوا يرون فيها عائقا زمنيا وبيروقراطيا يقلل من فرصهم في الحياة المجتمعية.

أما فيما يخص المستوى التعليمي للمهاجر فأكدت دراسات سابقة بأنّ ذوي المستوى التعليمي المتدنيّ والرسوب والخروج المبكر من المدرسة، سبب جدّ هام للبحث عن الهجرة غير الشرعية، وهو ما تحاول الجزائر محاربته من خلال سنّها قانون منع الطرد من المدرسة قبل سن السادسة عشر،

في محاولة للحفاظ على أبنائها من هذه الأفكار السلبية، لكن هذا لن يكون ذو فعالية في ظلّ تخليّ الشاب طوعية عن دراسته بسبب الفشل المتكرر أو لأي أسباب اجتماعية أخرى تجعله يرى أنّ الأسباب الدافعة للهجرة بالنسبة إليه متوفرة بسبب الفقر وانعدام فرص التشغيل وصعوبة حصوله على مناصب شغل توائم مستواه التعليمي المتدني.

كما يؤثر ترتيب المهاجر غير الشرعي بين إخوته داخل الأسرة على تصورات ومبرراته للأسباب الدافعة إلى الهجرة حيث يعتقد المهاجر ذو الترتيب الأكبر بين إخوته بأنهم مسؤوليته وأنه لم يستطع تحقيق متطلباتهم المادية في بلاده وأنّ من واجبه المكافحة وتغيير الواقع لأجلهم، بينما يعتقد الأصغر ترتيباً أو الأواسط أنهم غير مسؤولين وغير معنيين بمسؤولية الإعانة الاقتصادية للأسرة، وأنهم أحرار في كيفية تسيير حياتهم طالما لا يملكون أسرة يعولونها.

وتؤدي عمليات الهجرة غير الشرعية هذه إلى انتشار كل أنواع التجارة غير المشروعة كتجارة المخدرات والسلاح، وانتشار الأمراض والأوبئة التي من الصعب السيطرة عليها في ظل حياة التخفي التي يعيشها المهاجر غير الشرعي¹⁶.

وبالإضافة للأسباب الاجتماعية المذكورة آنفا تبقى الأسباب الاقتصادية أيضاً من بين أهم العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية في مختلف الدول.

المبحث الثالث: الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

يعتبر الكثير من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة غير الشرعية يتمثل في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطاباً هامة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي قد تعصف ببعض الدول وترتب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين بشكل ملفت¹⁷.

هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساساً في اقتصاداتها على الفلاحة والأنشطة الحرفية البسيطة وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بالقدرات الفردية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل¹⁸.

وتعدّ الأزمات الاقتصادية محدداً رئيسياً من محددات التحكم في ارتفاع أو انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين، حيث أنّ هنالك تناسباً طردياً بين انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية داخل البلدان وبين هجرة الشباب منها إلى بلدان أكثر رخاءاً.

كما أنّ غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، سبب من بين أهم الأسباب الاقتصادية للجوء للهجرة غير المشروعة ، حيث أنه كان له تأثير عكسي زاد من وتيرة الهجرة غير الشرعية، وبالتالي زاد من عدد العمالة الرخيصة داخل البلد المهاجر إليه وأحال السكان الأصليين للبطالة¹⁹.

فوقوع اختلالات في النمو الاقتصادي بين بعض البلدان على غرار بلدان أمريكا اللاتينية وتفشي الحكم العسكري والديكتاتوري في بعضها ممّا سبّب المعاناة من الظلم والاستبداد للأنظمة الحاكمة وهو ما دفع بالأفراد للهروب منها إلى دول تراها أكثر عدالة وديموقراطية²⁰.

كما أنّ اتباع بعض الدول لسياسة الإصلاحات الاقتصادية الانفتاحية على غرار تخليها عن إدارة بعض المشروعات واللجوء لخصخصتها وبيعها وبالتالي التخلي عن عدد معتبر من العاملين فيها وتسريح أرباب أسر، أدى إلى لجوء هؤلاء الأشخاص للهجرة غير الشرعية بحثا عن مناصب عمل أخرى²¹.

ولهذا ترتفع نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا بين السكان وخاصة منهم الشباب الحاصل على مؤهلات جامعية، فعلى سبيل المثال تقدر نسبة البطالة في المغرب بحوالي 12% في الأرياف وتبلغ 21% في المدن، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس، هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

فعامل الفقر وتدني القدرة الشرائية هو من أول العوامل تشجيعا على الهجرة غير الشرعية²²، كما أنّ التباين الواضح في الأجور بين العمال داخل بلد المهاجر غير الشرعي وخارجه يعدّ أيضا عاملا بارزا يحفز على الهجرة بحثا عن وضع اقتصادي أفضل، خصوصا في ظل التقارب الجغرافي بين بعض الدول المتطورة والدول النامية، فعلى سبيل المثال لا تبعد الشواطئ الاسبانية عن المغرب سوى بخمسة عشر كيلومترا، وهو ما يشجع الشباب على الهجرة بشكل غير شرعي، خصوصا إذا كان المهاجر يملك حرفة أو مهنة مطلوبة نوعيا في البلد المقصود.

لم تسلم الجزائر كغيرها من الدول النامية، من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حتى أصبحت هاجسا يؤرق الدولة ككلّ، فبعد أن كان الأمر يقتصر على هجرة بعض الشباب البطال الذي يعاني من ظروف اقتصادية صعبة، تعدى الوضع إلى هجرة إطارات وحاملي شهادات عليا بحثا عن تامين دراساتهم وعن من يقدرها أكثر، كما أنّ غياب سبل الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي من بطالة و تهيمش و محسوبية حيث تشكّل كلها حافزا كبيرا للمجازفة.

المبحث الرابع: تعامل المشرع الجزائري مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية

رتّبت الهجرة غير الشرعية مجموعة نتائج أثّرت في كيفية تعامل الدول مع الظاهرة، وكان أول أثر لها هو التجريم الذي عرفته على المستويين الوطني والدولي، فنجد على المستوى الوطني أنّ بداية التجريم كانت من خلال المادة 345 من القانون البحري الجزائري 08/05 التي أفردت عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وتسديد غرامة مالية قيمتها تتراوح ما بين 10 آلاف و50 ألف دينار جزائري على كل سفينة يثبت قيامها بمحاولة لتأمين رحلة بحرية غير شرعية.²³

ثم صتّف المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مرتبة الجناح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر، والثانية مالية وهي تسديد غرامة مالية تتراوح ما بين 20 ألف إلى 60 ألف دينار جزائري من خلال المادة 175 مكرر الواردة ضمن القسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول في الجزء الثاني من قانون العقوبات المعدّل تحت باب الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بالتراب الوطني.²⁴

كما استحدثت الجزائر ديوانا مركزيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية تابع للمديرية العامة للأمن الوطني مهمّته، التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي سبيل تحقيق هذا يقوم الديوان بما يلي:

-مكافحة شبكات خلايا الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.

-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

-وضع خطة استراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

بالإضافة لذلك، قامت بإنشاء الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية لعدّة أغراض منها:

مكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحث، والمتابعة والتحقيق بمقتضى القانون لكل

أفراد و شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين، وكذلك المزورين من خلال تطبيق

الإجراءات القانونية المتوفرة.²⁵

خاتمة

من خلال كل ما سبق اتضح لنا أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية قديمة الوجود حديثة التقنين ترجع أصولها لبداية الوجود الإنساني لكن عمليات مكافحتها تأخرت لأسباب خاصة تتعلق بحاجة الدول المستقبلية سابقا لخدمات الوافدين لها، وتحقيقها حاليا الاكتفاء الذاتي من العمالة المطلوبة، ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة التي اتخذت أبعادا دوليا يجب بذل ما يلي:

- وجوب تكافل كل الجهود الدولية الفاعلة وتقديم المساعدات المتبادلة بين الدول سواء المصدرة أو المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين سواء كانت هاته المساعدات في شكل معلومات أو خرائط أو مشاريع تنموية، وبناء شراكات بين الدول لإيجاد فرص عمل للشباب من خلال تدابير استثنائية كمنح عقود العمل المؤقتة؛

- وجوب تحيين القوانين الرادعة للمهاجرين غير الشرعيين ولشبكات التهريب العالمية التي تتاجر بالبشر وإبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال مع وضعها موضع التنفيذ الفعلي لردع مرتكبي هذه الجرائم؛

- تفعيل دور الاعلام في نشر الوعي بين الشباب والتحذير من مخاطر الاقبال علي الهجرة غير الشرعية، و تأطير ندوات وأيام دراسية في دور الشباب لتدريبهم وتأهيلهم ومرافقتهم في كفاءات استثمار المبالغ المالية الضخمة التي يقدمونها لمسامرة الهجرة غير الشرعية في مشاريع تنموية داخل وطنهم؛

- لن يتوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين ما بقيت أسباب هروبهم من أوطانهم بلا معالجة، خصوصا وأنهم يعتقدون أن حياتهم هناك لن تكون أسوأ منها في بلادهم بأية حال، وهو ما يدعو لمعالجة الأسباب الداخلية مع مراعاة خصوصيات كل دولة وكل مجتمع.

الهوامش والمراجع:

¹ فائزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011، ص7.

² قول مراد، "تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، ص32.

³ سليليات وإيجابيات الهجرة، متاح على الموقع: <https://mawdoo3.com> ، تاريخ الاطلاع: 2019/2/6.

⁴ مصطفى عبد الله، "مخاطر الهجرة غير الشرعية"، متاح على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/News/811/72/208480> ، تاريخ الاطلاع: 2019/2/7.

⁵ ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص18.

⁶ براك الطاهر، "الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، العدد الثالث عشر، ص 118.

⁷ راجع القانون 09/01 المؤرخ في 25 فيفري 2005، المعدل والمتمم للقانون 156/66 المتضمن قانون العقوبات الجزائري ، الجريدة الرسمية رقم 15، الصادرة في 2009/3/8.

⁸ براك الطاهر، المرجع السابق، ص 119.

- ⁹ صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 124.
- أنظر أيضا: رشيد ساعد، المرجع السابق، ص 28.
- ¹⁰ عثمان الحسن، ياسر العوض، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 12.
- ¹¹ بحري دلال، "أبعاد الهجرة غير الشرعية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني "الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، أيام 19 و 20 أبريل 2009، ص 13.
- ¹² سحنون أم الخير، "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 10.
- ¹³ ساعد رشيد، المرجع السابق، ص 12.
- ¹⁴ جمال دوبي بونوة، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، دراسة نقدية في المفاهيم والأسباب"، مجلة تاريخ العلوم، المجلد الثالث، جامعة الجلفة، العدد الخامس، ص 273.
- ¹⁵ برايك الطاهر، المرجع السابق، ص 124 وما يليها.
- ¹⁶ برايك الطاهر، المرجع السابق، ص 131 وما يليها.
- ¹⁷ جمال دوبي بونوة، المرجع السابق، ص 271.
- ¹⁸ قول مراد، المرجع السابق، ص 33.
- ¹⁹ احمد عارف ارحيل الكفارنة، "الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث واثارها السلبية على المجتمع الأوروبي"، ص 8.
- ²⁰ أمينة امحمدي بوزينة، "جهود الجزائر في إطار محاربة الهجرة غير المشروعة"، مجلة الميزان، العدد الثالث، أكتوبر 2018، المركز الجامعي صالحى أحمد، النعامة، ص 80.
- ²¹ أسباب الهجرة غير الشرعية لأوروبا، متاح على الموقع الالكتروني: <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208>
- راجع كذلك الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- ²² جمال دوبي بونوة، المرجع السابق، ص 273.
- ²³ صايش عبد الملك، "مكافحة الهجرة غير الشرعية، نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 12.
- ²⁴ عثمان الحسن، ياسر العوض، المرجع السابق، ص 18.
- ²⁵ سحنون أم الخير، المرجع السابق، ص 12.